مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية
اسم الكاتب: د. سلمان داود سلوم العزاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1016
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة حزب العدالة والتنمية التركي
تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

Policy of Justice and Development Turkish Party (AKP)
towards United States of America

الكلمة المفتاحية : **حزب العدالة التركي**

الباحث

د. سلمان داود سلوم العزاوي

The Researcher
Dr. Salmaan Dawod Saloom Al-Azaw
E-mail:salmansalum@yahoo.com

ملخص البحث

بعد أن حقق حزب العدالة والتنمية التركي الفوز في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٢، سارعت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن بعد شهرين من تسنم الحزب للحكومة برئاسة رجب طيب أردوغان إلى الاتصال بالزعماء الأوربيين على هامش قمة بروكسل وحثهم على منح تركيا موعداً لبدء انضمامها الى الاتحاد الأوربي، بالمقابل أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك الطبيعي لتركيا في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ووقوف تركيا إلى جانبها في مكافحة الإرهاب بمعناه الحقيقي، فضلاً عن أنها تؤدي دوراً مهماً في تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين وعلاقتها المتطورة مع مختلف دول شبه جزيرة البلقان جعلت من نفسها مفتاحاً لإقامة التعاون في المنطقة.

والى مثل ذلك، ذهب الرئيس الأمريكي باراك اوباما عندما دعا الاتحاد الأوربي لقبول تركيا في عضويته على هامش اجتماعات قمة العشرين عام ٢٠٠٩، وهذا يكشف أن تركيا لم تعد جسراً بين الشرق والغرب فحسب، بل أضحت تركيا دولة محورية بفعل سياسة حزب العدالة والتنمية التي أكسبتها تلك الأهمية الإستراتيجية في السياسة الأمريكية.

وفي ضوء هذه السياسة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، سيتم تناول الموضوع وفق محورين، يناقش الأول: أبعاد العلاقة التركية – الأمريكية، بينما يركز الأخر على إدراك المتغيرات وتعزيز المشتركات، فضلاً عن الخاتمة واهم الاستنتاجات.

المقدمـــــة

تراجعت الأهمية الإستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي بعيد نهاية الحرب الباردة وانتهاء الخطر الشيوعي، ولكن بدا لاحقاً أن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط ودخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة (الحرب على الإرهاب)، التي أفقدتها وأثقلت كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن. ولا يخفى أن العلاقات التركية الأمريكية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، بسبب جملة من العوامل كان الرئيس فيها صعود حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الإسلام المعتدل إلى السلطة في تركيا منذ عام ٢٠٠٢م، وما أحدثه من تغيير استراتيجي في سياسة البلاد الخارجية، بما ينسجم وتطلعات قادة الحزب، لاسيما بعد التغيرات الجيوسياسية التي استحدثتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محيط تركيا الإقليمي اثر احتلالها أفغانستان والعراق. إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد حرص الطرفين على ألا تؤثر خلافاتها على الشراكة الإستراتيجية بينهما، مما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بينهما وتضييق فجوة الخلافات[١]. إذ يدرك كلاهما أن تكون ممارسة اللعبة السياسية بعيدة عن ثنائية الأبيض والأسود، ففي الوقت الذي ترى فيه واشنطن أهمية التعامل مع فكرة النموذج الإسلامي التركي المعتدل، تجد أنقرة في الولايات المتحدة أنها حليف وخصم في آنٍ واحد[٢]. ولكي نتمكن من فهم هذه الثنائية التي تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، في ضوء سياسة حزب العدالة والتنمية الجديدة سنتناول الموضوع على وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول: أبعاد العلاقة التركية الأمريكية.

المطلب الثاني: إدراك المتغيرات وتعزيز المشتركات.

المطلب الأول : أبعاد العلاقة التركية الأمريكية

وجدت تركيا نفسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أمام خيارين لا ثالث بينهما، أما الانضمام إلى المعسكر الشيوعي، أو المعسكر الغربي، فوجدناها قد انحازت بكل ثقلها إلى المنظومة الغربية بامتدادها الإسرائيلي، حتى أصبحت تمثل أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ليس بسبب البعد الجيواستراتيجي لها فحسب، بل لقدرتها على تقديم نفسها للولايات المتحدة شريكاً يمكن الاعتماد عليه بالشكل الذي جعل منها حجر الزاوية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وحليفاً استراتيجياً مهماً ومؤثراً في العالم، وذلك نتيجة لجملة من العوامل ذات الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، ولعل أهمها الآتي:

أولاً. البعد الاستراتيجي:

لقد أثرَّ البعد الاستراتيجي تأثيراً مهماً في حرص كل من الولايات المتحدة وتركيا على توطيد علاقاتهما منذ الحرب العالمية الثانية وفي خلال الحرب الباردة، وقد تجسد ذلك بدعم الولايات المتحدة لتركيا اقتصادياً وعسكرياً في ضوء المصالح المشتركة والمتداخلة لمواجهة تهديدات الاتحاد السوفيتي السابق، انطلاقا من انتمائها إلى حلف الشمال الأطلسي، ولما تمتاز به تركيا من موقع استراتيجي في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط[٣] ، إلا انه ساد شعور عند الأتراك بانخفاض القيمة الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة بعيد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حيث أصبحت البيئة الإقليمية لتركيا أكثر أمناً[٤]. ولكن المصالح الأمريكية الكبيرة والممتدة من بحر قزوين إلى أسيا الوسطى وحتى الخليج العربي، تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً إستراتيجياً مباشراً في السيطرة على منابع النفط[٥]، ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م لتعزز من حاجة الولايات المتحدة لدور تركيا في ظل إستراتيجيتها الجديدة المتمثلة بتكثيف وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، من خلال احتفاظها بأكثر من ١٥٠٠ جندي أمريكي في قاعدة انجرليك التركية لاستخدامها في تقويض النظام السياسي العراقي ضمن إستراتيجية ما يعرف بالاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وفي دعم الناتو بحرب احتلال أفغانستان[٦]. حيث تنظر الولايات المتحدة

الأمريكية إلى تركيا أنها جزء أساس من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وينبغي حمايتها في مواجهة أي تهديدات من دول الجوار لها، فضلاً عن التنسيق الأمني والاستخباري بين البلدين الذي أفصح عنه تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق اللوجستي والأمني، حيث يرى احد القادة العسكريون في حلف الناتو إن تركيا قد اكتسبت تلك الأهمية القصوى في الإستراتيجية الأمريكية من كونها العضو الوحيد في حلف الناتو من دول الشرق الأوسط، مما سيؤهلها إلى استيعاب التهديدات التي سيواجهها الغرب خارج مجال نفوذه كي يتمكن من اتخاذ إستراتيجية ملائمة في مواجهة التطورات السياسة التي ستجعل من الشرق الأوسط مسرحاً للنزاعات والصراعات الإقليمية والإثنية على وفق المخططات الأمريكية في الهيمنة الكاملة على منابع الطاقة ليس في الخليج العربي فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي تحقيق امن الكيان الصهيوني[٧]. وهذا ما أكده توم بيرفي في قوله "إن تركيا هي القلعة الشرقية للإستراتيجية الأوروبية، والقلعة الشمالية للشرق الأوسط، والأهم من ذلك أنها في موقع يكسب المصالح الأمريكية أهمية كبيرة[٨]. وبما أن تركيا تعد إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز فقد جاء الأمر متوافقا مع طموحاتها في تلبية حاجاتها من الطاقة فيما إذا سيطر حلفائها على مصادره الرئيسة، ومما زاد من تعميق البعد الاستراتيجي في العلاقة بين الجانبان التركي والأمريكي هو مشروع تطوير خط الأنابيب الواصل بين باكو وجيحان لنقل الغاز الطبيعي، مما دفع البلدين إلى التكثيف من علاقاتهما مع دول حوض بحر قزوين(اذربيجان، جورجيا، تركمانستان، قازاخستان)، ولقد قامت الإدارة الأمريكية مع تركيا بتشكيل فريق من الخبراء للعمل في البلدان المذكورة لمعاينة جملة من التفاصيل التقنية والمالية لدفع عملية تنفيذ المشروع بصورة أسرع[٩]. وإذا أرادت تركيا جني ثمار مشروعات خطوط الأنابيب لنقل الطاقة، فإن عليها أن تحافظ على التأييد الأمريكي لمشروع باكو– جيحان وعدم المبالغة في استثارة عداء كل من روسيا وإيران، الأمر الذي يتطلب منها اعتماد دبلوماسية تتصف بالمهارة في سياستها الخارجية بالغة الدقة على صعيد الدفاع عن مصالحها القومية عند الضرورة، وتطوير إمكاناتها لتكون محوراً أساساً لنقل الغاز الطبيعي بين الشرق والغرب، حيث تدرك تركيا أن النهج الأمريكي في منطقة الشرق

الأوسط مبني على الاهتمام بدورها كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم بالنسبة للمصالح الأمريكية والأوربية، وقد أبدت تركيا استعدادها الهائل للتعاون معهم في تنفيذ الإستراتيجية الغربية الرامية إلى تقليص الاعتماد الغربي على إمدادات الغاز الروسية الذي يجهز أوربا بما يعادل ٤٠٪ من احتياجاتها، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف موقع تركيا الجيوبوليتيكي وعلاقاتها الوثيقة مع دول أسيا الوسطى والقوقاز من اجل إحكام السيطرة على روسيا في القارة الأسيوية عبر تهميش دورها اقتصادياً ولوجستياً، وقد وافقت تركيا في عام ٢٠٠٨م على إنشاء مشروع انبوب ناباكو لتوصيل الغاز من تركمانستان ودول القوقاز إلى أوربا من دون المرور بالأراضي الروسية[١٠]. إن الهدف الأساس لواشنطن من كل ذلك هو إيجاد قاعدة متقدمة وقريبة من منابع النفط بحيث تكون تركيا القاعدة والشرطي الذي يقوم بحراسة وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد برية فوق الأراضي التركية منذ العام ١٩٨٠م، وطورت اتفاقاتها العسكرية مع تركيا، الأمر الذي وفر للولايات المتحدة منفذاً حيوياً يتكون من اثنتي عشرة قاعدة عسكرية جوية وتسهيلات للمواصلات والاستخبارات والتجسس، وربطت بها الأبحاث الإستراتيجية العسكرية الحديثة، وهي تضم مركزين الكترونيين للإنصات يرصدان العمليات المتعلقة بالصواريخ النووية، وقد أنشأت قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مطاراً عسكرياً في مدينة (قونية) التي تبعد مسافة ١٥٠ كم عن أنقرة، وهو خاص باستقبال طائرات (تورنادو) المصنعة من بريطانيا والمانيا وإيطاليا، فضلاً عن القواعد العسكرية الأخرى التابعة لأمريكا وخاصة قاعدة (أنجرليك) والتي تعد المطار العسكري المركزي لأمريكا وحلف شمال الأطلسي[١١]. وإذا كانت العلاقات الأمريكية التركية متميزة في السابق وطوال عقود من الزمن، فإنها كانت تستند إلى الدور العسكري الذي تضطلع به تركيا، حيث كان مرسوماً لها أن تكون قوة ضاربة في مواجهة الأصولية الإسلامية والشيوعية، وأن تسمح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في جميع أرجاء البلاد، وأن تقيم مناورات دورية أمريكية تركية إسرائيلية. ويأتي كل ذلك ضمن طموح الولايات المتحدة في إقامة إمبراطوريتها التي تستند إلى البعد الديني في التقرب إلى الله بمساعدة

(إسرائيل)، وإلحاق الهزيمة الكاملة بالعرب والمسلمين، مما انعكس على سلوك أعضاء النخبة السياسية ومن ضمنهم بعض الرؤساء الأمريكان السابقين، فقد أعلن كارتر على سبيل المثال إن إيمانه بالعقيدة المسيحية الأصولية يعد الولادة الثانية له، في حين اعتبر رونالد ريغان أن للدين دوراً أساساً في حياة السياسة الأمريكية وان الكثير من القرارات السياسية التي اتخذت لم تملها المصالح الأمريكية بقدر ما يمليه الإيمان بالمعتقدات الدينية الأصولية البروتستانتية وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني انطلاقا من الإيمان بان عودة السيد المسيح مشروطة بقيام دولة صهيون، وتجمع اليهود على (ارض الميعاد) فلسطين إعداداً لمعركة هرمجدون التي ستقضي على الملحدين الشيوعيين والمسلمين[١٢] ، وهذا ما يفسر لنا عد (إسرائيل) ليست مجرد اصطلاح سياسي بل رمزاً للخطاب الديني الأمريكي المستنبط من تراث المسيحية البروتستانتية واليهودية[١٣]. وبناءً على ذلك نجد إنَّ استخدام جانب كبير من قوة الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة كان يصبوا إلى تحقيق تلك الأهداف الدينية، إلا أن الأمر قد أدى إلى تقليص نفوذها على المستوي العالمي وإلى عرقلة عملية السلام في المنطقة، وفشل الأنظمة العربية التقليدية في مواجهة التيار الراديكالي الإسلامي، ودفعت تلك العوامل بحكومات دول الشرق الأوسط إلى مواجهة صعوبات في التعامل مع الولايات المتحدة، ثم بدأ النفوذ الأمريكي في المنطقة بالأفول، لذا فقد وجدت الإدارة الأمريكية أن الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية ليس بالعلاج القادر على تحقيق أهدافها وإنها ستؤدي إلى زيادة انتشار التيار الراديكالي في العالمين العربي والإسلامي. ومن ثمَّ فقد ركنت إلى أهمية تحقيق قدر اكبر من التدخل في شئون الشرق الأوسط ولكن عبر استخدام الأدوات غير العسكرية، وعزل نفسها بقدر الإمكان عن حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة مع اتخاذها المزيد من التدابير الكفيلة بحماية نفسها من الإرهاب، ومن هنا برزت الحاجة مرة أخرى إلى البعد الإستراتيجي في العلاقة مع تركيا ضمن منظور البحث عن نماذج إسلامية تؤمن بالعلمانية على وفق النمط الغربي لتساعدها في تحقيق أهدافها[١٤]. وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن العلاقة مع حزب العدالة والتنمية يمكن أن تنطوي على مركبات مشتركة عدة، لاسيما وإنها ترى في زعيم الحزب أردوغان انه شخصية

معاصرة ويمكنه قيادة تركيا نحو ما تصبو إليه، لذا حرصت على تعزيز العلاقة معه منذ العام ١٩٩٤م، ويقول الكاتب السياسي التركي ناصوحي جوجتور أن أردوغان كانت له اتصالات بالسفير الأمريكي الأسبق مورتن ايرام اوينز منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي والذي ابلغه" أنت مهم لمستقبل تركيا في الأعوام القادمة"، وعندما حقق حزبه الفوز في انتخابات عام ٢٠٠٢م سارع الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بعد شهر من تسنم الحزب للحكومة التركية إلى الاتصال بالزعماء الأوربيين خلال قمة بروكسل وحثهم على منح تركيا موعداً لبدء انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وترى الكاتبة التركية عائشة كرايات في هذا السياق أن واشنطن تريد تسييس الإسلام لمصالحها وتعاملت مع العدالة والتنمية لتعده لدور استراتيجي كون قادته من الإسلاميين الأقل راديكالية ويمكن أن يكون انموذجاً للعالم الإسلامي والعربي[١٥]. وقد أكد أردوغان في أكثر من مناسبة على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك الطبيعي لتركيا في سعيها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ووقوف تركيا إلى جانبها في مكافحة الإرهاب بمعناه الحقيقي[١٦].

وخلاصة القول إن تركيا حليفة قديمة للولايات المتحدة وأوروبا، وقد أسهمت منذ اندلا ع الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعال للاتحاد السوفييتي عبر قيامها بحراسة الخاصرة الجنوبية الشرقية للتحالف الأطلسي، فضلاً عن أنها تؤدي دوراً مهماً في تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين وعلاقاتها المتطورة مع مختلف دول شبه جزيرة البلقان جعلت نفسها مفتاحاً لإقامة التعاون في هذه المنطقة وتأييدها لتوسيع حلف الناتو وإعادة بنائه.

ثانياً. قضية الأكراد:

تعد القضية الكردية في تركيا ودول الجوار واحدة من أهم الأبعاد المحددة لشكل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وما سببته من تقارب وتباعد بين الطرفين وفقا لتطوراتها، وتأثيراتها الأمنية في عموم المنطقة، فلقد كانت العلاقات في أوجها عندما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها تقدم كل أنواع الدعم الاستخباري واللوجستي لتركيا في تصديها لحزب العمال الكردستاني (PKK) الذي اعتبرته منظمة إرهابية[١٧]. حيث يعد من أكثر الحركات السياسية

الكردية إصراراً على مطلب تحقيق الانفصال بالعنف المسلح، وهذا ما شهدته الساحة الكردية– التركية منذ العام ١٩٨٤م، بزعامة (عبد الله أوجلان) الذي تم اعتقاله عام ١٩٩٨م بمساعدة الولايات الأمريكية وحليفتها (إسرائيل)[١٨].

ولكن بعد قرار تركيا بعدم مشاركة الولايات المتحدة في غزوها للعراق عام ٢٠٠٣م وإغلاق حدودها في وجه القوات الأمريكية، دفع بأمريكا إلى إدارة ظهرها لتركيا في مسألة التصدي لحزب العمال الكردستاني، مما أثار مخاوف الأتراك من احتمالات التغيير في الإستراتيجية الأمريكية، وقد عبر أردوغان عن ندمه من عدم المشاركة في احتلال العراق، لبقاء تركيا خارج المعادلة[١٩]. وقد وافقه على ذلك حلمي أوزكوك، رئيس أركان الجيش التركي إبان الغزو بقوله " لو شاركت تركيا في الغزو، فإن الحدود الدولية لم تكن لتتغيّر ولم يكن الجيش التركي سيشارك في المعارك، لكنه سيعمل على تشكيل حزام أمني جنوب الحدود داخل العراق، بغية التصدّي لحزب العمال الكردستاني، لكن هذه الفرصة قد ضاعت". الأمر الذي أخرج تركيا من المعادلة العراقية وهي لا تزال حتى الآن تعمل على معالجة التداعيات التي حصلت في الوضع العراقي، ولا سيما بعد ظهور الفدرالية الكردية في شمال العراق وبمباركة أمريكية، الأمر الذي أدى إلى تحريك النزعة الانفصالية لدى الأكراد في تركيا، وقد عبر زعيم حزب العدالة والتنمية عن توجسه من المواقف الأمريكية تجاه الأكراد وبين إلى الرئيس الأمريكي السابق بوش بأكثر من مناسبة على أن هذا الموقف قد يؤثر سلباً على التحالف الإستراتيجي التركي الأمريكي في المستقبل لأن "موضوع الانفصاليين الأكراد في غاية الحساسية"، وان "مقاتلي حزب العمال الكردستاني يتخفون وراء أمريكا والحكومة العراقية، وإنهم يقتلون الأتراك بأسلحة أمريكية"[٢٠]. وبالتزامن مع ذلك فقد تصاعدت هجمات المتمردين الأكراد من شمال العراق ضد الجيش التركي تحت أعين ومسامع الولايات المتحدة مما اعتبره الأتراك تهديدا لأمنهم القومي، وبداية لفك التحالف مع واشنطن، وتولد شعور ليس لدى قادة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل حتى لدى القوميين الكماليين، بان الولايات المتحدة تسعى لتقوية مركزها في المنطقة بإتباعها سياسة "فرق تسد" التي تدعم حقوق الأقليات لتضعف الطبيعة المركزية للنظم السياسية في

الدول الإسلامية، كما جاءت حادثة اعتقال فريق من القوات الخاصة التركية بشكل مشين من القوات الأمريكية في كردستان العراق عام ٢٠٠٤م بتهمة تورطهم في التخطيط لاغتيال شخصيات كردية، لتعبر عن مدى التصدع الحاصل في التحالف بين تركيا وأمريكا، وقد اعتبر الأتراك هذه الحادثة إهانة للكرامة التركية[٢١] ، مما زاد من نقمة الشارع التركي تجاه الولايات المتحدة جراء تلك السياسة، إلا أنه على الرغم من كل ذلك سعت حكومة العدالة والتنمية جاهدة لرأب الصدع الحاصل في العلاقة مع واشنطن من خلال جهد دبلوماسي استثنائي تم ضمنه تمرير موافقة البرلمان التركي بسرعة لإرسال قوات تركية لمساعدة قوات الاحتلال الأمريكي في العراق لتحقيق الأمن والاستقرار، ثم تراجعت عن قرارها بعد رفض أكراد العراق تحديداً لذلك الأمر[٢٢]. ولكن الحكومة التركية لم تتوانَ في انتهاج كل السبل لتأسيس مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تطوي صفحة التوترات الناجمة عن امتناع تركيا في المساندة باحتلال العراق، ولم تتردد بعد ذلك عن تقديم كل ما تطلبه الولايات المتحدة من مساعدات، ومنها الموافقة على استبدال ٦٠ ألف جندي أمريكي في العراق عبر قاعدة انجرليك[٢٣]. ومما تقدم نستنتج كيف نشأت الحاجة الإستراتيجية مرة أخرى لتحالف تركيا مع الولايات المتحدة في عهد العدالة والتنمية، بغية تحقيق أمنها القومي في التصدي لواحدة من اخطر الملفات الأمنية والمتمثلة بحاجة الدعم الأمريكي في مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي يهدد وحدة التراب التركي من عمق الأراضي العراقية التي أصبحت قاعدة أمنه لانطلاق الهجمات المسلحة ضد الجيش التركي.

ثالثاً. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

تعد مسالة انضمام تركيا إلى لاتحاد الأوربي واحدة من ابرز القضايا التي تحدد ملامح الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، فطيلة العقود التي مرت على مسيرة العلاقات بين الطرفين، أولت واشنطن اهتماما فائقا باستمرارية علمانية النظام السياسي التركي وغربية سلوكه السياسي، وقد وجدت أن واحدة من أهم الضمانات لنجاح منهجها هو التحاق تركيا بالاتحاد الأوربي، وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون عن دعم الولايات المتحدة

لذلك بقوله " إن نظرتنا لأوربا موحدة، وديمقراطية تعيش بسلام، لن تكون مكتملة إلا بعد أن تقبل بتركيا عضواً فيها"[٢٤]. ولم يكن هدف الولايات المتحدة من التحاق تركيا بأوروبا مباركاً بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها، وإنما بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية فضلاً عن إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا[٢٥]. وترى الولايات المتحدة أنه لا مسوغ لعدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بشروط الانضمام واتخاذها خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان وقبرص، والقضية الأرمينية، مع وجود رغبة حقيقية لتركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في معالجة تلك التبعات وتجاوزها، وقد أشادت الولايات المتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته، وقد عبر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عن ذلك بقوله " انه إذا لم تقبل تركيا في الاتحاد الأوربي فانه سيصبح نادياً مسيحياً. وإذا ما أريد تجنب صراع الحضارات فعلى الاتحاد قبول تركيا في عضويته"[٢٦]. والى مثل ذلك ذهب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عندما دعا الاتحاد الأوربي لقبول تركيا في عضويته على هامش اجتماعات قمة العشرين عام ٢٠٠٩م، وهذا يكشف إن تركيا لم تعد جسراً بين الشرق والغرب فحسب، بل أصبحت دولة محورية بفعل سياسات حزب العدالة التنمية التي أكسبتها تلك الأهمية الإستراتيجية في السياسة الأمريكية[٢٧]. ومن هذا نستنتج إن الدعم الأمريكي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي جاء بوتيرة واحدة من الأحزاب التي توالت على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وبغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي وشكل الحزب الذي يحكم تركيا إن كان علمانياً أو إسلامياً، مما يعني أن ذلك الدعم تمليه المصالح العليا للولايات المتحدة التي تجد في التحالف مع تركيا مصلحة إستراتيجية متبادلة تتطلب من تركيا القيام بدور مهم في المنطقة الإقليمية والعربية.

رابعاً. البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن البعد الاستراتيجي في رسم ملامح العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، إذا لم يكن من أهم العوامل الإستراتيجية، ولذلك سعت تركيا لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع واشنطن، خاصة في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي حيث وصلت فيه الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلى مستويات متردية للغاية، حتى دخلت في العام ٢٠٠١م إلى مرحلة من ركود لم تعرفها طوال نصف قرن، بعد أن هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٧.٤ ٪ ووصل مستوى التضخم إلى نحو ٦٨.٥ ٪، وفقدت الليرة التركية نحو ٧٠٪ من قيمتها، ونظراً لارتفاع مستوى الفساد الحكومي آنذاك فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع بإقراضها حوالي ٧.٥ مليار دولار[٢٨]. ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢م حيث تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الاجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي انتعشت بعده السياحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية، وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية، وشهد عام ٢٠٠٢م تشكيل منطقة صناعية مشتركة (Q12) بين واشنطن وأنقرة مما أعطى المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد المانيا بحجم الصادرات التي بلغت ٥.٧ مليار دولار، وواردات بلغت ٥.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨م[٢٩]. وقد أعلن وزير الدولة التركي ظفر جاغليان أن تركيا لم تعرض نفسها بشكل كاف من الناحية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدا على أنهم سيكثفون اهتمامهم بـ٦ ولايات أمريكية لرفع حجم التجارة مع هذا البلد. " وان هدفنا في مجال الصادرات هو الوصول إلى ٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٣". وأفاد أن هدف الأمريكان هو جعل الاقتصاد التركي واحدا من بين اكبر ١٠ اقتصاديات في العالم في الذكرى المائة لتأسيس الجمهورية[٣٠]. وهذا ما يعكس الأهمية الإستراتيجية لتركيا بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة، وإنها تعمل من اجل النهوض بالمستوى الاقتصادي لتركيا كي تجعل منه قوة مؤثرة في المنطقة

وأحد الأقطاب التي تدور في فلكها بغية الاستناد إليها في فلكها بغية الاستناد إليها في قيادة العالم باعتباره سيكون قرناً أمريكيا على وفق مزاعمهم، وما يخططون له، وإسناد لها مهام قد لا تقوى حليفتهم التقليدية (إسرائيل) على القيام بها، لاعتبارات وأسباب الصراع مع العالمين العربي والإسلامي.

وخلاصة القول إن تقديرات الجدوى الاقتصادية تبقى متأثرة بالسياسة خصوصاً في هذه المنطقة المضطربة والمتعرضة لاحتمالات الصراعات القوية داخل الدول وبينها، وقد زاد ثقل هذه العوامل جراء تسيس عملية التنمية الإقليمية للطاقة من جانب الحكومتين الأمريكية والتركية. وعلى ذلك يتعين على أنقرة في سعيها لتأمين مصالحها، على صعيد خطوط أنابيب النفط المارة عبر أراضيها، أن تأخذ في حساباتها العداء الأمريكي لطهران وأن تتجنب إعطاء انطباع بأن مخططاتها تتضارب مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة بالرغم من أن تركيا عليها أن تحتفظ بعلاقات جوار نشطة مع جيرانها وبالتالي فإن عليها إذا ما أرادت جني ثمار مشروعاتها من خطوط الأنابيب أن تصمم سياسة تحافظ فيها على التأييد الأمريكي لها دون استثارة عداء كل من روسيا وإيران[٣١]، وهذا مما يتطلب بالتأكيد اعتماد دبلوماسية تتصف بالمهارة والموازنة بالغة الدقة في سياستها الخارجية تتجاوز سياستها الإقليمية في الشرق الأوسط مما يسهم في خلق شعور بوجود قدر كبير من الخطر لدى النخب السياسية الحاكمة في أنقرة، يتزامن ذلك مع تكثيف متواز للجهود التركية على صعيد الدفاع للحفاظ على مصالحها القومية.

المطلب الثاني : إدراك المتغيرات وتعزيز المشتركات

كانت تركيا وعلى امتداد عضويتها في حلف شمال الأطلسي منذ العام ١٩٥٢م، حليفاً وثيقاً وقوياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم، إلا أن مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١م شهدت تلك العلاقة تغيراً باتت معه على مفترق طرق, وأنه بدون إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة فقد يخسر الطرفان التركي والأمريكي شراكتهما التي امتدت لأكثر من نصف قرن[٣٢]. ولقد لعب متغيران أساسان تأثيراً مهماً في إعادة صياغة وتشكيل العلاقة بين واشنطن وأنقرة في مرحلة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ هما[٣٣]:

المتغير الأول: وصول أول حزب إسلامي إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢م.

المتغير الثاني: قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في آذار عام ٢٠٠٣م الذي دفع البرلمان التركي إلى رفض تقديم تسهيلات لتنفيذه مما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين.

فبعد ظهور حزب العدالة والتنمية بخطابه المعتدل الذي يريد من خلاله البرهنة على أن الديمقراطية والإسلام لا يتناقضان ولا يتعارضان، جاء الترحيب الأمريكي بالحزب نتيجة للحاجة الملحة لإيجاد إسلام سياسي يوائم ولا يتناقض مع العلمانية بالمفهوم الأمريكي في ظل تزايد فعل الحركات الإسلامية (الأصولية المتطرفة) على وفق زعمهم[٣٤]. إذ تتطلع واشنطن إلى الأنموذج السياسي التركي الفريد في المنطقة أن يؤثر تأثيراً مهماً في نزع حالة التوترات التي تهدد مصالحها، وتعد وجود حزب سياسي بجذور إسلامية اختبار لتركيا لبناء انموذج يمكن تعميميه في الشرق الأوسط قائم على إلغاء التأويل المتطرف لسياسات الغرب تجاه العالم الإسلامي من خلال الترويج وإشاعة التعددية على أساس من التعايش بين العلمانية والإسلام[٣٥]. وقد اعتمد حزب العدالة والتنمية خطاباً ايدولوجياً يخلو من معاداة الغرب على غرار ما كان يتبعه سلفه حزب الفضيلة، وهذا ما تبين من تأكيدات رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية، حيث بين منذ تأسيس حزبه على أن الولايات المتحدة هي الشريك الطبيعي لتركيا في سعيها إلى تحقيق أهدافها، وان تركيا ستقف دائماً إلى جانب الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب بمعناه

الحقيقي[٣٦]. وكذلك ما أكده عبد الله غول القيادي الثاني في الحزب على أن العلاقة بين الطرفين" تبنى على قيم مشتركة هي الديمقراطية، والحرية، والاقتصاد الحر"[٣٧]، و" إن تركيا والولايات المتحدة حليفان قويان منذ عشرات السنين الماضية, وبطبيعة الحال على مدار ما يقارب من ٦٠ عاما، ازدهرت العلاقات بينهما في العديد من المجالات والتي تتضمن دائماً عناصر الدفاع وإنها ستستمر في جمع قوة جديدة في السنوات المقبلة "[٣٨].

إلا انه تظل السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط النقطة الحساسة في رسم العلاقات التركية الأمريكية واستقرارها، فمن خلال إدارة حكومة العدالة والتنمية للسياسة التركية التي تمكنت من الاحتفاظ بالسلطة منذ العام ٢٠٠٢م عبر الانتخابات التشريعية قد منحها الاستقرار السياسي ومكنها من الأداء الاقتصادي المتميز، مما انعكس على سياسة الحزب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتضحت ملامحها من خلال امتناع تركيا عن الانقياد خلف السياسات الأمريكية وتوظيفها لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان سائداً في السابق. ثم انعطاف تركيا إلى إعادة التفكير في الدائرة الإقليمية بعيداً عن المنظور الأمريكي ونحت باتجاه تحسين العلاقة مع العالم الإسلامي والعربي، دونما الابتعاد عن هدفها الحيوي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[٣٩].

وقد سعى حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة من خلال ترسيخ معادلة جديدة هي (المقايضة المحسوبة) مما آثار حفيظة إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش التي كانت في حاجة إلى دعم تركي غير مشروط سواء في الحرب على الإرهاب أم في إعادة ترتيب الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط[٤٠]. وكان لرفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق وإسقاط نظامه الأثر الكبير غير المتوقع للولايات المتحدة، وقد ترك هذا القرار آثارا سلبيا في العلاقة بين الطرفين، يمكن إجمالها بالآتي[٤١]:

١. زيادة في مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الأمريكي والتركي بدأت بوادرها منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور من غزو العراق.

٢. زيادة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا باعتبارها الحليف الاستراتيجي الذي يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات .

٣. ظهور نتائج عملية تثبت ذلك من خلال تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضاً مالياً وصلت قيمته إلى ٨.٥ مليار دولار, فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود الإعمار فقط.

لقد حاولت حكومة العدالة والتنمية أن تجسد سياستها من دون التقاطع مع سياسات الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يكن ممكناً بالشكل الذي يرضي واشنطن، فان أي تقرب تركي ايجابي مع بعض الأطراف الإسلامية والعربية كان يزيد من تقاطعها مع الولايات المتحدة، وقد حدثت فجوة في الرؤى بين أنقرة وواشنطن, فنجد مثلاً الاختلاف بشأن تحديد مصادر التهديد لكل منهما في المنطقة, ففي الوقت الذي ترى فيه واشنطن أن تنظيم القاعدة هو المصدر الأساس لتهديد أمنها وامن حلفائها القومي، تذهب تركيا إلى أن حزب العمال الكردستاني هو الخطر المباشر على أمنها القومي. كما أن واشنطن تعد التحدي الأخطر لسياستها في الشرق الأوسط، يتمثل في إيران وسوريا وحليفتيهما حزب الله وحركة حماس الإسلامية، ومن ثمَّ يجب العمل على عزل هذه الأطراف ومعاداتها، بينما لا ترى أنقرة أي مصلحة لها في معاداة هذه الأطراف، بل على العكس تسعى للتواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة، وقد أبدت تركيا انفتاحاً سياسياً واقتصادياً مع تلك الأطراف[٤٢]. ومن اجل الضغط على تركيا لكي تعيد توجيه سياستها نحو النسق الأمريكي، وافقت لجنة من مجلس النواب الأمريكي على طرح مشروع قرار غير ملزم طرحه الحزب الديمقراطي لتوصيف قتل الأرمن في العهد العثماني للمدة ما بين عامي ١٩١٥م و ١٩١٧م بالإبادة الجماعية[٤٣]. وقد عزمت رئيسة مجلس النواب وزعيمة الديمقراطيين في المجلس نانسي بيلوسي آنذاك على المضي قدما في طرح القرار للتصويت في المجلس, مما دفع بالجنرال بويوكانيت رئيس الأركان التركي بالتصريح " إذا مرر مجلس النواب الأمريكي ذلك القرار فإن علاقاتنا العسكرية مع الولايات المتحدة لن تعود كما كانت مرة أخرى على الإطلاق". كما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان

"بأن العلاقات بين أنقرة وواشنطن أصبحت في خطر"[٤٤]. إذ يرى القادة الأتراك إن التصدع الحاصل في العلاقة مع أمريكا له مخاطر كبيرة على قدراتهم العسكرية لأن تسليحهم الرئيس يعتمد على الولايات المتحدة، ومن ثمَّ على أمن تركيا القومي، لاسيما بعد أن أظهرت تداعيات احتلال العراق قيام الكيان الصهيوني بدور مركزي في شمال العراق بمباركة أمريكية يتمثل في دعم الأكراد وتدريبهم مما يشكل خطراً حقيقياً على سلامة ووحدة الأراضي التركية لان ذلك سيدفع باتجاه ترسيخ الانقسام العرقي والمطالبة بالفيدرالية ثم الاستقلال[٤٥]. ويرى الأتراك انه في الوقت الذي يتعاونون فيه إلى أقصى حد لاجتثاث التنظيمات الإرهابية الدولية المتمثلة بالقاعدة والحركات الأصولية الأخرى، على الرغم من كونها لا تشكل مشكله حقيقية بالنسبة إليهم، بينما الإرهاب الحقيقي الذي يواجهونه يتمثل بالعصيان المسلح لحزب العمال الكردستاني الذي لا يثير إلا استجابة محدودة فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦]. وقد أصبح المنظور التركي على المستوى الشعبي والحكومي يرى أنّ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتجاه تركية تؤدي إلى ردود أفعال سلبية في كل مكان من العالم، وان الأجندة المفروضة أمريكيا لنشر العملية الديمقراطية في العالم الإسلامي لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاضطرابات، ويبدو أن كلا الحكومتين قد شعرتا بأهمية وقف النزيف في علاقاتهما الثنائية والتأكيد على ضرورة مراعاة ما يدعى ب" المصالح المشتركة "، فصدر عن اجتماع بين وزيرا خارجية البلدين عبد الله غول وكونداليزا رايس في تموز ٢٠٠٦م وثيقة أكدت على وجود "رؤية مشتركة" ومبادئ سامية يؤمن بها الطرفان يجب العمل على تعزيزها[٤٧]. وقد نجحت إدارة الرئيس السابق جورج بوش في إقناع الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٧م بعدم طرح مشروع القرار(**HR-106**) المتعلق بإبادة الأرمن، وتبنى الجمهوريون الدعوة إلى وقف جميع الإجراءات التي ستضر بالعلاقات العسكرية بين واشنطن وأنقرة، وان هذه الأزمة قد تؤثر على خطوط الإمدادات الحيوية للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان والتي تمر عبر قاعد إنجيرليك التركية[٤٨]. إيذاناً بانطلاق مرحلة جديدة من التفاهم بين الدولتين وتامين الحد المعقول من الاستقرار في العلاقة التي تضمن لواشنطن حماية مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط والاستفادة من المنوال التركي في الحكم والسياسة، كما

يرى جراهام فولر، لتنفيذ منهجها في بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي تلقى الدعم من صناع القرار في الولايات المتحدة لإدراكهم أن السياسة التركية ليست عدائية للولايات المتحدة وان حزب العدالة والتنمية قد حول تركيا إلى قوة إقليمية لا يستهان بها، ويمكن لها أن تلعب دوراً مهماً ينطلق من تحقيق مصالحها الذاتية أيضا، وليس من منطلق التابع لواشنطن[٤٩]. وفي السياق نفسه يرى الباحث الإسلامي فهمي هويدي أن الولايات المتحدة قد وجدت ضالتها في تحالفها الاستراتيجي مع قادة حزب العدالة والتنمية بغية تنفيذ مشروعها الجديد " الشرق الأوسط الكبير"، الذي سبق أن عرضه الرئيس الأميركي السابق بوش الابن على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤م والذي يمتد من المغرب حتى اندونيسيا، مرورا بجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز[٥٠]. وقد سبق للولايات المتحدة أن أعلنت على لسان وزير خارجيتها كونداليزا رايس في غمرة نشوتها باستكمال احتلالها للعراق، عن قرب الشروع بتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، إلا انه تم إرجاؤه بسبب اشتداد المقاومة الوطنية والإسلامية ضد وجودها، حيث نشرت صحيفة واشنطن بوست في ٧ آب ٢٠٠٣م ورقتين تتضمنان تسعة بنود للاتفاق الذي تم بين بوش وأردوغان بخصوص ذلك المشروع الذي سيعيد تفتيت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اربع وعشرين دولة جديدة، تكون كل دولة بلون طائفي واحد، تتمثل بعدة دول للسنة، ودول للشيعة، وأخر للمسيحيين ودولة للأكراد[٥١]. وانطلاقاً من رؤية واشنطن لتعزيز المشتركات مع تركيا فقد رسمت لها دوراً محورياً تكون عموده الفقري، من خلال الترويج لنموذجها الديمقراطي و"اعتدالها الديني"، وقد اقترح بوش أن تبادر تركيا إلى إرسال وعاظ وأئمة إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لكي يتولوا التبشير بنموذج الاعتدال المطبق في بلادهم وقد أسندت واشنطن لتركا هذا الدور لأسباب عديدة منها أن حزب العدالة والتنمية ملتزم بالعلمانية التي تهمش دور الدين إلى حد كبير[*]، بل وتعارض أي دور للدين في الحياة العامة، وهو مطلب تلح عليه واشنطن خصوصا بعد أحداث ١١ أيلول، ولان تركيا تعدُّ نفسها جزءاً من الغرب، وموالاتها للولايات المتحدة ثابتة ولا شبهة فيها، وبالتالي فهي تعدُّ جزءا من العائلة الغربية، وتحتفظ مع العالم الإسلامي بعلاقات مقبولة،

كما أن تركيا لها علاقاتها الوثيقة مع (إسرائيل)، على الرغم مما أصابها من تصدع اثر الغارة الصهيونية على سفينة الحرية مرمرة. الأمر الذي يلقى ترحيبا وتشجيعا كبيرين من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي[٥٢]. وقد سارع قادة العدالة والتنمية إلى التبشير بالمشروع الجديد في اجتماع الكويت لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في ١٤ شباط ٢٠٠٤م، إذ دعا وزير خارجية تركيا عبد الله غول (آنذاك) المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم ويؤلفوا منظمة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوربي تضم معظم دول منطقة الشرق الأوسط في إطار (الاتحاد الشرق أوسطي) محذراً في الوقت نفسه من أنه إذا لم تقم هذه الدول بعملية التغيير بنفسها وعن قناعة فإنها قد تتعرض لعملية تغيير (إملائية) من الخارج[٥٣].

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم (الشرق الأوسط الكبير) تم تداوله مع الإشارة إلى الدور التركي المحتمل فيه كان عام ١٩٩٥م، عندما بين الباحث هانس بيندنيك أن تعريف الشرق الأوسط أصبح قديماً ويجب توسيعه ليمتد من تركيا إلى القرن الإفريقي، ومن المغرب إلى باكستان. وحدد الكاتب حينها ثلاثة أهداف للولايات المتحدة من وراء ذلك هي "السيطرة على مصادر النفط والغاز الطبيعي، وضمان أمن (إسرائيل)، وضبط حركة المنظمات الإسلامية الأصولية"[٥٤]. كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون منذ عام ١٩٩٩م إلى دور تركيا العالمي والحيوي الذي ستؤديه في المستقبل بقوله " كان إنشاء الجمهورية التركية من العلامات الفاصلة في مطلع القرن العشرين ... فمن تركيا تشكل تاريخ المنطقة المحيط بكم ... ومن تركيا كذلك سيتشكل العالم في القرن الواحد والعشرين"[٥٥]. وتكررت بعد ذلك على لسان المسؤولين الأمريكان الإشارات إلى هذا المشروع، حيث شرح نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ديك تشيني نهاية كانون الثاني ٢٠٠٤م مشروع (الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير)، فيما أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول بعد ذلك إلى أن هذه العملية تهدف إلى تحديد شكل العالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين[٥٦].

وفي عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما حرصت الإدارة الأمريكية على تدعيم العلاقات التركية الأمريكية، وأطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون العديد من المواقف للحوار مع تركيا

لأنه بلد يشترك مع أميركا في الكثير من الملفات، وأن تركيا بلد موثوق وحليف، وقد كان اختيار أوباما لأنقرة باعتبارها أول عاصمة إسلامية يزورها إنما يعكس رؤية واشنطن لأنقرة بأنها جزء من القارة الأوروبية ورسالة إلى الأوروبيين لتجاوز عقبات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي(٥٧). وقد بين أوباما في خطابه أمام المجلس الوطني الكبير التركي انه يمكن لتركيا أن تؤدي دور الجسر الذي يصل الغرب بالشرق، وتعهد بدعم الجهود التركية المتعثرة إلى حد الآن بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحث الأتراك في الوقت نفسه على سن تشريعات جديدة تحمي الأقليات تحت حكم ديمقراطي كي يتمكنوا من القيام بدور ريادي في المنطقة(٥٨).

ويرى الباحث التركي طه أقيول أن أردوغان وغول كانا سباقين إلى الدعوة إلى تغيير المجتمعات الإسلامية، في مؤتمرات ماليزيا وطهران والكويت وغيرهما من خلال إقامة مجتمعات مفتوحة وتطوير العلاقات التجارية وإيجاد حلول بعيدة عن الحروب، وإن تركيا هي الطليعة في ذلك ونجاحها وعضويتها في الاتحاد الأوروبي سيسهلان الحلول في الشرق الأوسط الكبير، ويمكن لتركيا أن تشكل مصدر الهام وانموذجاً على هذا الطريق الذي أقلق الحكام العرب(٥٩).

بينما يرى ياشار أوغلو الأكاديمي في جامعة اسطنبول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير سيكون أرضية للتصادم بين مشروعين الأول يؤيد وحدة الأرض، والآخر يرغب بإقامة البنى الفيدرالية أو الدويلات الصغيرة، وان الإسلام المعتدل في تركيا والذي يعتبر نتاجاً للمختبر السياسي الأمريكي، سيكون من بين أدوات التحول السياسي في استخدام الإسلام وسيلة لتفكيك البنى الموحدة، ووضعها تحت سيطرة واشنطن من خلال الاختيار الدقيق للمسالك التي ستؤول إلى تحقيق ذلك المشروع، وسيتم جعل الجماهير مضطرة للاختيار بين وحدة الأراضي في ظل الأنظمة القمعية، أو الحرية في بنى سياسية مفككة، وسيتم خلق أجواء للإقناع تحت مسميات الإصلاح والرفاهية وسعادة الشعب(٦٠). وبذلك سيتم توجيه الديناميات الداخلية لتتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بغية تأمين هيمنتها على العالم، من خلال تفتيت العالم العربي والإسلامي، لتحقق واحد من أهم أهدافها التي طالما سخرت له مئات المنظومات الدراسية والمراكز الإستراتيجية، وجندت له عشرات المفكرين والباحثين أمثال (بريجنسكي،

وألفين توفلر، وبرنارد لويس، ومايكل هورو فتير) الذين قدموا اطروحات ومشاريع إستراتيجية تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية في تشطير وتفتيت واقع الشرق الأوسط والتي تنطلق من تحليلات إنثربولوجية تقوم على أساس تفكيك الترابط القائم بين الأقليات الدينية والطوائف والمذاهب في منطقة الشرق الأوسط وتحويلها إلى دويلات أو كانتونات قائمة على أساس العرق أو الدين أو المذهب، ونظرا لقلة إمكانات هذه الدويلات فإنها ستضطر إلى الارتباط مع غيرها في ظل اتحاد كونفدرالي، مما يعزز من احتمالات دخول (إسرائيل) إلى هذا الاتحاد بل وقيادته بفعل الدعم الأمريكي الهائل، ومن ثمَّ تجاوز عقدة العزلة التي تعاني منها بسبب الرفض العربي الشعبي لوجودها داخل المنطقة العربية، الأمر الذي يسهل من عملية الهيمنة الأمريكية على هذه الدويلات التي ليست فقط بحاجة إلى " شرعية " وإنما إلى الإمكانات المادية والمساعدة الخارجية لإثبات وجودها الدولي(٦١).

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى تشكيل هوية إستراتيجية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تعد من أهم المشتركات التي تطمح تركيا إلى تعزيزها في ظل زعامة حزب العدالة والتنمية الباحث له عن دور عالمي متميز، وتغيير الهوية الدولية لتركيا بغية تجنب التهديدات والمشكلات المحيطة، والوعي بارتباط كل من التنمية الداخلية والخارجية، وتأكيد أهمية موقعها انطلاقا من الشرق الأوسط نحو أهدافها الإستراتيجية ومعالجة مشكلاتها الإقليمية في إطار إحياء الدور العثماني لتكون تركيا بلدا مركزيا في الشرق الأوسط، وهذا ما يتوافق مع طروحات (العثمانية الجديدة) وشعار (من الادرياتيك إلى سور الصين) التي ظهرت إبان حكم الرئيس الأسبق توركت أوزال(٦٢). وفي سياق الدفاع عن السياسة التركية إزاء مشروع الشرق الأوسط الكبير يبين احمد داود أوغلو أن على العرب تحديدا " أن لا يشككوا في صُناع السياسة في تركيا، ويجب أن لا نتخوف إذا ما طرحتنا أمريكا كنموذج، فنحن مهتمون بتطوير علاقتنا بمحيطنا وبادرنا بجمع كل الدول للنظر بما ستؤول له الأحداث حتى قبل احتلال العراق بغية التدارس في سبل الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، فنحن من لا يريد تقسيم العراق، وعقدنا ستة اجتماعات مع دول الجوار في سنة واحدة ووجهنا في مؤتمر التعاون الإسلامي في طهران

نداء إلى الزعماء العرب والمسلمين لبناء أنظمة ديمقراطية وإعادة بناء المنطقة لتحقيق الرفاهية وخدمة شعوبنا، وكان ذلك قبل أن تطرح الإدارة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط"[٦٣]. وفي الحقيقة أن تركيا تعمل جاهدة على أن لا تؤول تداعيات احتلال العراق إلى تقسيمه، ويكون هنالك دولة للأكراد، ثم ينسحب الحال على أكراد تركيا، الأمر الذي سيشكل خطراً عظيماً على وحدة الأراضي التركية وأمنها القومي.

ومما تقدم يمكن القول أنه بالرغم من كل ما شاب العلاقات الأمريكية التركية من توتر في عهد الرئيس الأمريكي السابق بوش الصغير، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من الاستمرار في النظر إلى تركيا بوصفها حليفاً استراتيجياً مهماً لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه، وقد زاد في ذلك التحول الذي مارسته حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية من خلال إعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس باعتباره (حديقة خلفية)، وإنما كونه أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي لعضويتها فيه، وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط ارتفعت أسهمها لدى الولايات المتحدة باعتبارها حليفاً يجب استرضاؤه والاعتماد عليه، رغم أن واشنطن كانت تريد أن يكون الدور التركي وظيفياً بمعنى أن يخدم استراتيجياتها مقابل مراعاة القضايا التركية الحساسة، والمتمثلة بقضية الأكراد، وقبرص، والأرمن، والانضمام إلى الاتحاد الأوربي[٦٤]. حيث تنظر واشنطن إلى الدبلوماسية التركية في المنطقة باعتبارها رصيداً مهماً لمعالجة الملفات العالقة في هذه الرقعة الجغرافية من العالم ولاسيما في ما يتعلق بشأن الملف النووي الإيراني، وتستند إلى ضرورة الاستفادة من الدور التركي في الشرق الأوسط من أجل تحسين الوضع الأمريكي في المنطقة لما رافقه من إخفاقات وتشوهات أثر غزو أفغانستان والعراق[٦٥]. وقد مثلت زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تركيا في نيسان ٢٠٠٩م مؤشراً على احتمال بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد مرحلة عاصفة من التوترات وتأكيده على توثيقها أكثر، معبرا عن عزمه على صياغة مشروع شراكة إستراتيجية دائمة مع تركيا تتناسب مع مكانتها الإقليمية، وما حققه حزب العدالة والتنمية من إصلاحات داخلية على مستوى الديمقراطية ولاقتصاد، وقد

طالبه أردوغان بأهمية تفهم حساسية تركيا وضرورة أن تنتهج واشنطن سياسة نزيهة وغير منحازة في ما يتعلق بالموقف من الإرهاب الناشئ عن تمرد حزب العمال الكردستاني، والتعاطي مع القضية الأرمنية بحيادية ومهنية(٦٦).

ولقد أكد كثير من الساسة الأمريكان أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها(٦٧):

أولاً: الدور المهم لتركيا، لأنها تمثل نافذة على محاور البلدان ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لواشنطن، قبل (إسرائيل) والعراق وإيران وسوريا وجورجيا وغيرها, ودورها المحوري أيضاً في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من أوروبا حتى الهند وروسيا.

ثانياً: الموقع الاستراتيجي لتركيا، كونه يعد ممراً بحرياً وملاحياً يخترق البحر الأسود وبحور القوقاز والبحر المتوسط

ثالثاً: تعد تركيا ممراً احتياطياً لصادرات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر أوكرانيا.

رابعاً: النظر إلى تركيا باعتبارها انموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة ولديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة مما قد يحسن صورة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد تجلى حجم التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة في عهد باراك أوباما من خلال سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه بعض الدول العربية التي بدأت فيها بوادر الانتفاضة الشعبية على حكوماتها، حيث كتب أحد الباحثين الأتراك (سيدات ارجن)، إنه بمجرد أن هبت رياح "الربيع العربي"، اتخذت أنقرة موقفاً داعماً يطالب تلك الدول بالتغيير وبالديمقراطية أيضا(٦٨). وقد تدخلت تركيا بقوة وزخم مع انطلاق أول شرارة للانتفاضة السورية، فبدأت بالنصح لحث النظام السوري على الإصلاح، حتى أعلنت نفاذ صبرها، ثم لجأت إلى التهديد بعدم الوقوف مكتوفة الأيدي جراء ما يحصل من قتل يومي في صفوف المتظاهرين السوريين، وقد تصور بعض المراقبين أن تركيا مرشحة لأن تكون رأس حربة التدخل الخارجي الآتي (حتما) في سوريا، حيث قرأ المحللون في الموقف التركي أبعاداً إستراتيجية تكشف

بوضوح دورها المرسوم من الولايات المتحدة في نشر إسلامها المعتدل ضد مدارس الإسلام المتطرف، وهي في إطار عقد صفقة شاملة مع جماعة الإخوان المسلمين لتعطيهم دوراً رئيساً في مستقبل الربيع العربي، يعفي الغرب من تحمل العبء الرئيس في مواجهة التطرف الديني والمذهبي، ويضعهم في موقف قريب من موقفهم في مصر وليبيا واليمن، ويخرج إيران من سوريا[٦٩]. وقد رفضوا منذ البداية التسليم بالحل العربي أو الدعوة إليه في سوريا، وحاولوا التصدي للمشكلة مع النظام مباشرة، وعندما لم ينفع التفاوض مع النظام، تقبلوا اللاجئين، واستقبلوا المعارضة وسمحوا لها بإقامة المؤتمرات على أرضهم، وانصرفوا إلى رفض مسالك النظام عَلَنا، واستمر التواصل مع الأميركيين من أجل وضع المخارج، إلا انه ومنذ انسحاب السفير الأميركي من سوريا بدأت مرحلة جديدة في التعامل الأمريكي تجاه التغيير العربي، وخاصة في سوريا، اتضحت معالمها من التصريحات لوزيرة الخارجية كلينتون، ومن الاجتماع بين أوباما وأردوغان، وصولا إلى تعيين مبعوث لأوباما لشؤون انتقال السلطة في الشرق الأوسط، وتجسد ذلك في خطوات تكتيكية ابتعدت بموجبها الولايات المتحدة وتركيا عن الدخول المباشر في الأزمة، وترك الخيارات أمام الجامعة العربية للتعامل معها، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان عدم معارضة روسيا والصين لأي مشروع إدانة في المستقبل، أما تركيا فلديها اعتبارات الجوار والعلاقات الوثيقة السابقة بالنظام، والملف الكردي ومشتركاته مع إيران والعراق[٧٠]. ويرى بعض المراقبين الأتراك أن هنالك أيادي إيرانية وسورية في هجمات حزب العمال الكردستاني التي قتلت ٢٤ جندياً تركي في مدينة حكاري نهاية تشرين الأول ٢٠١١م، وذلك من اجل إشغالها بمشاكلها الداخلية وثنيها عن التدخل بالشؤون السورية[٧١].

ومن كل ما تقدم نخلص إلى القول أن سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة تميزت عن مثيلاتها من الحكومات السابقة التي وصمت بالتبعية والتنفيذ الفوري لكل ما تمليه عليها الإدارة الأمريكية، إذ انطلقت حكومة العدالة والتنمية من رؤية مخالفة هدفها السعي لدور أكثر استقلالية لخلق مكانة إقليمية أكبر لتركيا، يرسي دعائم النظام في منطقة الشرق الأوسط والبلقان بغية أن تتحول إلى قوة إقليمية عظمى. لا سيما بعد أن

تمكنت من التخلص من معظم مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار. وقد اعتمدت تركيا في علاقتها مع واشنطن على جملة من الأبعاد السياسية والأمنية التي بموجبها تمكنت جذب انتباه شركائها في الشمال إلى أهمية الدور التركي وإمكانية الإفادة من نفوذها المتنامي في العالم الإسلامي لتعزيز المشتركات مع الولايات المتحدة وتجاوز المتغيرات بما يحقق مصالح الطرفين وضمان أمن تركيا القومي واستقرارها عبر تطوير دور أكثر فاعلية وبناء لتوفير النظام والأمن والاستقرار للولايات المتحدة وحليفاتها. لهذه الاعتبارات فإن تركيا تعد من وجهة النظر الأميركية الحليف النموذجي الذي ترشحه لكي يؤدي الدور الرائد في مشروعها الشرق أوسطي، ليس فقط لترويض المنطقة، ولكن أيضا لتقديم انموذج الإسلام الذي تتوافر فيه شروط الاعتدال كما تراها واشنطن. ونرى أن تركيا ستبقى تبحث لها عن دور محوري وغير منعوت بالتبعية للسياسة الأمريكية، وينطوي على تحدٍ صريح للأسلوب الذي تدير به الولايات المتحدة أكثر قضيتين إلحاحاً في المنطقة وهما برنامج إيران النووي وعملية السلام (الإسرائيلية) الفلسطينية، حيث تستمد تركيا قدرتها على مواصلة سياستها تلك من شرعيتها الدستورية والشعبية المؤيدة عبر صناديق الاقتراع، ومن كونها متحررة من الاعتماد على المعونات الأمريكية على عكس دول أخرى في المنطقة مثل مصر والأردن.

الخاتمـــــة

كانت ولا تزال العلاقات التركية – الأمريكية متميزة طوال عقود من الزمن، مستندة إلى الدور السياسي والاقتصادي والعسكري الذي تضطلع به تركيا وهذا يأتي ضمن طموح الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة نظام سياسي إسلامي ديمقراطي يتصف بالاعتدال ويستمد قدرته على مواصلة العمل بالشرعية الدستورية والشعبية المؤيدة عبر صناديق الاقتراع، خاصة بعد أن انطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام (٢٠٠٢) إلى التخلص من معظم مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار. وقد خلص البحث إلى الاستنتاجات التالية :

١. الموقع الجغرافي والاستراتيجي الذي تمتاز به تركيا جعل منها بيئة إقليمية أكثر أمناً من خلال الدعم المتواصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كونها تنظر إلى تركيا بأنها جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وينبغي حمايتها في مواجهة أي تهديد من دول الجوار وبخاصة الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني الذي يهدد الوحدة التركية من عمق الأراضي العراقية.

٢. تدرك الإدارة الأمريكية أن العلاقة مع حزب العدالة والتنمية يمكن أن تنطوي على مركبات مشتركة عدّة، لا سيما وأنها ترى في زعيم الحزب رجب طيب أردوغان شخصية سياسية معاصرة يمكنه قيادة تركيا نحو ما تصبو إليه، لذا حرصت على تعزيز علاقتها معه منذ عام (١٩٩٤).

٣. تعد تركيا الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا منذ اندلا ع الحرب الباردة وعملية لاحتواء الفعّال للاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الإتحادية حالياً عبر قيامها بحراسة الخاصرة الجنوبية الشرقية للحلف الأطلسي واشتراكها مع أمريكا في كثير من الملفات المهمة في المنطقة.

٤. إن تقديرات الجدوى الاقتصادية تبقى متأثرة بالسياسة خاصة بعد المتغيرات الحاصلة في المنطقة وتسيس عملية التنمية الإقليمية للطاقة من جانب الحكومتين الأمريكية

والتركية، وعلى ذلك يتعين على أنقرة في سعيها لتأمين مصالحها على صعيد خطوط أنابيب النفط المارة عبر أراضيها، أن تأخذ في حساباتها الاحتفاظ بعلاقات جوار نشطة مع جيرانها دون استثارة عداء كل من روسيا وإيران والعراق وسوريا.

٥. تميزت سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الولايات المتحدة عن مثيلاتها من الحكومات السابقة، بانطلاقها من رؤية مخالفة هدفها في السعي لدور أكثر استقلالية في البيئة الإقليمية ترسي دعائم النظام في منطقة الشرق الأوسط والبلقان بغية أن تتحول إلى قوة إقليمية متوازنة لتقديم انموذج الإسلام المعتدل.

الهوامش

(١) خليل العناني وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص١٤٩ .

(٢) عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨٣.

(٣) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠ .

(4) Yasemin Celik, Contemporary Turkish Foreign Policy, praeger, London, 1999, p.153.

(5) Yasemin Celik, Contemporary Turkish Foreign Policy, praeger, London, 1999, p.153.

(٦) زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص١٥٩.

(٧) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ .

(٨) هانتيس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص٢٠٤ .

(٩) نقلا عن: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الواسطي ود.حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٦٨ .

(١٠) هشام منور، الشرق الأوسط بوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، صحيفة القدس العربي، في ٢٤ شباط ٢٠٠٩، ص٦.

(١١) بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية .. منطلقات وآفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، تموز ٢٠٠٩، ص ٢٧٩.

(١٢) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٥٢.

(١٣) جرجيس هانسل : النبؤة والسياسية، ترجمة محمد السماك، مطبعة الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١.

(١٤) د.يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٧.

(١٥) نقلاً عن: مصطفى محمد الطحان، دور تركيا في الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفسطاط، في ١٤ حزيران ٢٠١٠، ص٤.

(١٦) نقلا عن: عبد الحليم غزالي، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٣– ٨٨.

(١٧) خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مركز دراسات الأمة، عمان، ٢٠٠٤، ص٥٥.

(١٨) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١١، ص ص٢٥٣ – ٢٥٤.

(١٩) محي الدين شيخ آلي وآخرون، ندوة: رؤى كردية حول تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤، ص ٩ .

(٢٠) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

(٢١) نقلا عن: صحيفة التايمز البريطانية، في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٧.

(٢٢) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة ٣٦، أبو ظبي،٢٠٠٩، ص٢١٣.

(٢٣) ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٣٠٨.

(٢٤) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٦) نيسان ٢٠٠٤، ص١٣٤.

(٢٥) كلمة الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون أمام المجلس الوطني الكبير التركي، في ١٦ تشرين الأول ١٩٩٩.

(٢٦) شريف تغيان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥.

(٢٧) نقلا عن: ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

(٢٨) شريف تغيان، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٢٩) خليل العناني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٣٠) ينظر: التقرير الاقتصادي الصادر عن وكالة شينخوا للإنباء، في ٥ نيسان ٢٠٠٩.

(٣١) ظفر جاغليان، قناة TRT التركية الفضائية، في ١٩ أيار ٢٠١٠.

(٣٢) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الو اسطي و د. حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٢٧٢.

(٣٣) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠ .

(٣٤) خليل العناني، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤ .

(٣٥) د. عبد الله فرج الله، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٣٦) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(37) Meeting with Mr. Recgep Tayyip Erdogan، the Chairman of Justice and Development Party in Turkey Program Center for Strategic and International Studies، January 28،2002 .

(٣٨) كلمة عبد الله غول في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في ٥ حزيران ٢٠٠٣، نشرة الساعة السياسية رقم ٧٧٦ في ٣٠ تموز ٢٠٠٣.

(٣٩) كلمة عبد الله غول في معهد بروكينغز بواشنطن، عن مستقبل العلاقات التركية الأمريكية. في ٦ تموز ٢٠٠٦.

(٤٠) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٤١) صحيفة زمان التركية، في ٧ شباط ٢٠١٠ .

(٤٢) خليل العناني، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥ .

(٤٣) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨ .

(٤٤) نقلاً عن موقع BBCArabic.com في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٧.

(٤٥) محمد نور الدين، حملة تركيا شاملة على واشنطن بسبب قرار (الإبادة) .. احمد داود أوغلو: كل الخيارات مطروحة، صحيفة السفير اللبنانية، العدد ١١٥٣٥ في ٨ آذار ٢٠١٠، ص١.

(٤٦) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٦.

(٤٧) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ٢١٩.

(٤٨) جراهام فولر، المصدر السابق، ص ص ٢١٩ – ٢٢٢.

(٤٩) نقلاً عن موقع BBCArabic.com في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٧.

(50) Graham Fuller, Article Puplished on the Los Angeles Times, Tuesday, 12 April 2005.

(٥١) فهمي هويدي، تسريب أمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد ٩١٩٩ في ٤ شباط ٢٠٠٤.

(٥٢) صحيفة واشنطن بوست، في ٧ أب ٢٠٠٣.

(٥٣) فهمي هويدي، تسريب أمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، مصدر سبق ذكره.

(*) يرى زعيم الحركة الإسلامية في تركيا نجم الدين أربكان " أن حزب العدالة والتنمية خلع رداءه الديني منذ وصل للسلطة قبل خمسة سنوات، وقادة الحزب قالوا ذلك علانية ولم ينفوه، فبعد منع الدروس القرآنية وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء، للوفاء بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ألغوا قانونا كان يجرم الزنا. كما غيرت حكومة حزب العدالة والتنمية الآيات القرآنية في المدارس الرسمية، وألغوا «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» من سورة الفاتحة في الترجمة التركية للقرآن، أي لم يترجموها أصلا، ولم يترجموا معانيها لكي لا يغضب اليهود (غير المغضوب عليهم)، والمسيحيون (الضالين) ". ينظر: منال لطفي،

تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة الثالثة) . أبو الإسلام السياسي التركي.. الذي لا يتعب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٥٥٥) في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٧.

(٥٤) نقلا عن: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٣.

(٥٥) يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا، دار حوران للنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠١، ص٤٠.

(٥٦) نقلا عن: ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٧١.

(٥٧) نقلا عن: محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٤.

(٥٨) محمد نور الدين، أوباما في أنقرة قريباً: مرحلة جديدة في العلاقات، صحيفة السفير اللبنانية، العدد ١١٢٤٠ في ٣ آذار ٢٠٠٩.

(٥٩) مايكل شير وكفين سوليفتن، زيارة تركيا وسياسة أوباما تجاه العالم الإسلامي، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، واشنطن، تشرين الثاني ٢٠١١.

(٦٠) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦.

(٦١) ياشار حجي صالح أوغلوا، تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤، بيروت، ص ص ١٣٣ – ١٣٧.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل عن المشاريع التفتيتية للعالم الإسلامي ينظر: سلمان داود سلوم العزاوي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ص ٤٤ – ٥٣.

(٦٣) ريم عوني، رؤية أوربية للدور التركي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، تموز ٢٠٠٩، ص ٢٨٢.

(٦٤) أحمد داود أوغلو، حوار مع الباحث محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(٦٥) خورشيد دلي، أبعاد الجدل التركي الأمريكي بشأن النووي الإيراني، صحيفة النور السورية، العدد ٤٣٧ في ٢٦ أيار ٢٠١٠، ص٣.

(٦٦) نقلاً عن الموقع :

http://www.akhbaralalaam.net/sitesinden09.07.2009tarhinde yazdirilmistir.

(٦٧) شريف تغيان، الشيخ الرئيس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥.

(٦٨) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، الدار العربية للعلوم نشارون، مركز الجزيرة، للدراسات، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٧٦.

(٦٩) هدى الحسيني، عودة المواجهة مع الأكراد تعرقل دور تركيا في الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٠٢١ في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١١.

(٧٠) ميشيل كيلو، سياسات تركيا الحائرة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٠٣٤ في ٩ تشرين الثاني ٢٠١١.

(٧١) رضوان السيد، الوضع السوري والانسياق وراء الأوهام، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٠٣٦ في ١١ تشرين الثاني ٢٠١١.

(٧٢) هدى الحسيني، عودة المواجهة مع الأكراد، مصدر سبق ذكره، ص٣.

المصـــــــادر

١. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، الدار العربية للعلوم نشارون، مركز الجزيرة، للدراسات، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، بيروت، ٢٠١٠.

٢. بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية .. منطلقات وآفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، تموز ٢٠٠٩.

٣. جرجيس هانسل : النبؤة والسياسية، ترجمة محمد السماك، مطبعة الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.

٤. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة ٣٦، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

٥. خالد حسنين وآخرون، الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي، مركز دراسات الأمة، عمان، ٢٠٠٤.

٦. خليل العناني وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٧. خورشيد دلي، أبعاد الجدل التركي الأمريكي بشأن النووي الإيراني، صحيفة النور السورية، العدد ٤٣٧ في ٢٦ أيار ٢٠١٠.

٨. رضوان السيد، الوضع السوري والانسياق وراء الأوهام، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٠٣٦ في١١ تشرين الثاني ٢٠١١.

٩. ريم عوني، رؤية أوربية للدور التركي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، تموز ٢٠٠٩.

١٠. زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

١١. سلمان داود سلوم العزاوي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٠١.
١٢. شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١١.
١٣. فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داود الواسطي ود.حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٠.
١٤.فهمي هويدي، تسريب أمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد ٩١٩٩ في ٤ شباط ٢٠٠٤.
١٥.عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٦) نيسان ٢٠٠٤.
١٦.عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧.
١٧. مايكل شير وكفين سوليفتن، زيارة تركيا وسياسة أوباما تجاه العالم الإسلامي، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، واشنطن، تشرين الثاني ٢٠١١.
١٨.محي الدين شيخ آلي وآخرون، ندوة: رؤى كردية حول تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤.
١٩.مصطفى محمد الطحان، دور تركيا في الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفسطاط، في ١٤ حزيران ٢٠١٠.
٢٠.محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
٢١.محمد نور الدين، أوباما في أنقرة قريباً: مرحلة جديدة في العلاقات، صحيفة السفير اللبنانية، العدد١١٢٤٠ في ٣ آذار ٢٠٠٩.

٢٢.محمد نور الدين، حملة تركيا شاملة على واشنطن بسبب قرار (الإبادة) .. احمد داود أوغلو: كل الخيارات مطروحة، صحيفة السفير اللبنانية، العدد ١١٥٣٥ في ٨ آذار ٢٠١٠.
٢٣.ميشيل كيلو، سياسات تركيا الحائرة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٠٣٤ في ٩ تشرين الثاني٢٠١١.
٢٤.منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة الثالثة) . أبو الإسلام السياسي التركي.. الذي لا يتعب، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٠٥٥٥) في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٧.
٢٥.هانتيس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
٢٦.هدى الحسيني، عودة المواجهة مع الأكراد تعرقل دور تركيا في الربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٠٢١ في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١١.
٢٧.هشام منور، الشرق الأوسط بوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، صحيفة القدس العربي، في ٢٤ شباط ٢٠٠٩.
٢٨.ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ، ٢٠٠٦.
٢٩. ياشار حجي صالح أوغلو تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.
٣٠. يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا، دار حوران للنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠١.
٣١.د.يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠.
٣٢.كلمة عبد الله غول في معهد بروكينغز بواشنطن، عن مستقبل العلاقات التركية الأمريكية. في ٦ تموز ٢٠٠٦.
٣٣.كلمة عبد الله غول في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في ٥ حزيران ٢٠٠٣، نشرة الساعة السياسية رقم ٧٧٦ في ٣٠ تموز ٢٠٠٣.

٣٤. كلمة الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون أمام المجلس الوطني الكبير التركي، في ١٦ تشرين الأول ١٩٩٩.

٣٥.التقرير الاقتصادي الصادر عن وكالة شينخوا للإنباء، في ٥ نيسان ٢٠٠٩.

٣٦.ظفر جاغليان، قناة TRT التركية الفضائية، في ١٩ أيار ٢٠١٠.

٣٧.صحيفة واشنطن بوست، في ٧ أب ٢٠٠٣.

٣٨. صحيفة التايمز البريطانية، في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٧.

٣٩. صحيفة زمان التركية، في ٧ شباط ٢٠١٠.

40. Yasemin Celik, Contemporary Turkish Foreign Policy, praeger, London, 1999

41. Graham Fuller, Article Puplished on the Los Angeles Times, Tuesday, 12 April 2005.

42. Meeting with Mr. Recgep Tayyip Erdogan، the Chairman of Justice and Development Party in Turkey Program Center for Strategic and International Studies، January 28،2002

43. http://www.akhbaralalaam.net/sitesinden09.07.2009tarhinde yazdirilmistir

44. http://www. BBCArabic.com.In.14OCT.2007.

45. http://www. BBCArabic.com.In.13NOV.2007.

.

Abstract

Policy of Justice and Development Turkish Party (AKP) towards United States of America

After the victory of Justice and Development Turkish Party (AK) in the legislative elections taken place in 2002, the U.S. administration, headed by George W. Bush, the son, hastened, two months prior to the party assumption of the government headed by Recep Tayyip Erdogan, to contact the European leaders on the sidelines of the Brussels summit, urging them to give Turkey an appointment to start its accession to the European Union, while the Turkish Prime Minister Recep Tayyip Erdogan emphasized in return, in more than one occasion, that the United States is a natural partner for Turkey in its quest to achieve its strategic objectives and to have the support of Turkey on combating terrorism in its true sense. Besides, playing an important role in the development of energy resources of Caspian basin and its developed relationship with various countries of the Balkan Peninsula, has made itself a key to the establishment of cooperation in the region.

And so, the U.S. President, Barack Obama, does when he called for the admission of the Turkey in EU's membership on the sidelines of the top twenty meetings of 2009 which reveals that Turkey has no longer been just a bridge between the East and the West, but also it has become a pivotal state due to the policy of the Justice and Development Party, that earned this strategic importance in American policy.

In light of this policy pursued by the Justice and Development Party , the subject matter will be dealt with according to two axes , the first discusses the dimensions of Turkish - U.S. relationship, while the other focuses on the perception of variables and strengthening the common between them. In addition to the conclusion and the most important results.